Distr.: General
28 June 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

فيينا، ٢٩-٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقَّت*

لمحة عامة عن التقدُّم المحرز في تنفيذ الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات

التقدُّم المحرز في تنفيذ الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات

مذكرة من الأمانة

أولاً- مقدمة

١- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف، في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المؤتمر) في قراره ٤/١ الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات (الفريق العامل). وقرّر المؤتمر أن يقوم الفريق العامل بإسداء المشورة له ومساعدته في تنفيذ ولايته المتعلقة بإرجاع عائدات الفساد.

٢- وفي القرار نفسه، حدَّد المؤتمر وظائف الفريق العامل، بما في ذلك مساعدته على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، ولا سيما بشأن تنفيذ المواد ٥٢-٥٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوسائل من قبيل آليات لتحديد أدوات الفساد وعائداته وتجميدها وحجزها ومصادرتها وإرجاعها؛ واستبانة الاحتياجات في مجال بناء القدرات، وتشجيع التعاون بين المبادرات الثنائية والمتعدِّدة الأطراف القائمة ذات الصلة؛

* CAC/COSP/WG.2/2013/1.

150713 V.13-84684 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار فيما بين الدول؛ وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول المتلقّية للطلبات.

٣- وفي القرار نفسه أيضا، قرَّر المؤتمر أن يجتمع الفريق العامل أثناء دورات المؤتمر؛ وأن يعقد، حسب الاقتضاء، اجتماعاً واحداً على الأقل فيما بين الدورات، في حدود الموارد المتاحة. وقرَّر المؤتمر فضلا عن ذلك أن يقدّم إليه الفريق العامل تقارير عن أنشطته.

٤- وقرر المؤتمر في دوراته الثانية والثالثة والرابعة أن يواصل الفريق العامل الاضطلاع بأعماله. وقرّر أيضا أن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل دورة المؤتمر التالية، في حدود الموارد المتاحة، لكي يؤدِّي المهام المسندة إليه.

٥- وعقد الفريق العامل، سنوياً في فيينا، ستة اجتماعات خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢.[(١)]

٦- وقد أُعدَّت ورقة المعلومات الأساسية هذه لإطلاع الفريق العامل أثناء اجتماعه السابع على حالة تنفيذ توصياته وتوصيات المؤتمر المتعلقة باسترداد الموجودات. وهي ترمي إلى مساعدة الفريق العامل في مداولاته وفي تقرير ما سيضطلع به من أنشطة في المستقبل.

ثانياً- لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل

٧- ركَّزت اجتماعات الفريق العامل السابقة على ثلاثة مواضيع رئيسية، هي: اكتساب المعارف التراكمية؛ وبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات؛ والمساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.

٨- وفيما يتعلق باكتساب المعارف التراكمية بشأن استرداد الموجودات، لوحظ استمرار الحاجة إلى التغلُّب على التحديات والعوائق العملية التي تواجهها الدول الأطراف في تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، بما في ذلك افتقار الممارسين إلى القدرات اللازمة لمعالجة قضايا استرداد الموجودات. وأعرب الفريق العامل عن اهتمامه بتنمية المعارف القانونية وتطوير المنتجات ذات الصلة.

٩- كما انْصبَّت مناقشات الفريق العامل على أهمية بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات من أجل استرداد الموجودات، خاصة وأنَّ بناء الثقة وسيلةٌ تكفل تعزيزَ

(1) CAC/COSP/WG.2/2012/4.

الإرادة السياسية، وإرساءَ ثقافة للمساعدة القانونية المتبادلة بما يعود بالفائدة على البلدان النامية بوجه خاص، وتمهيدَ الطريق لنجاح التعاون الدولي.

١٠- وناقش الفريق العامل أيضا أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة باسترداد الموجودات من قبيل بناء القدرات والتدريب، وتحليل الثغرات، والمساعدة في صياغة تشريعات جديدة وتيسير عملية المساعدة القانونية المتبادلة. وسَلَّم بالحاجة الملحَّة والمستمرّة إلى توفير التدريب لموظفي السلطات المعنية باسترداد الموجودات، بهدف تعزيز قدراتها على تعقُّب عائدات الفساد وتجميدها وحجزها ومصادرتها.

١١- وقد أشار الفريق العامل مراراً إلى ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف المبادرات في مجال استرداد الموجودات. وفي هذا الصدد، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والبنك الدولي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، التي بدأت تعمل بكامل طاقتها في نهاية عام ٢٠٠٨. وتسعى تلك المبادرة، بالتعاون مع البلدان النامية والمراكز المالية، إلى منع غسل العائدات المتأتّية من الفساد، وتسهيل استرداد الموجودات المسروقة على نحو أكثر منهجيةً وسرعةً.

ألف- اكتساب معارف تراكمية

١- الأدوات المتعلقة بجمع المعلومات وتبادلها

١٢- دأب الفريق العامل على إعطاء أولوية عالية لتيسير الحصول على المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات ولتكوين هذه المعارف وإدارتها. وأشاد الفريق العامل على نحو خاص بالتقدم الذي أحرزته الأمانة فيما يتعلق بالمكتبة القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والبوّابة الإلكترونية المعرفية الشاملة التي أنشأها المكتب والمعروفة باسم بوّابة الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (تراك).

١٣- وشدّد الفريق العامل أيضاً على فائدة المنتجات المعرفية القائمة التي توفّرها مبادرة "ستار" في بناء القدرات الوطنية؛ وطلب إلى الأمانة أن تعدَّ قائمة بتلك المنتجات وتكفل تعميمها على أوسع نطاق ممكن.

١٤- وأوصى الفريق العامل باستحداث أدوات عملية لاسترداد الموجودات، وخصوصا إعداد دليل عملي متدرّج الخطى يُصمَّم خصيصا لتلبية احتياجات الممارسين المعنيين بقضايا استرداد الموجودات ويُستخدم في تدابير بناء القدرات.

١٥- أمَّا مؤتمر الدول الأطراف فقد حثَّ هو الآخر على مواصلة دراسة وتحليل الكيفية التي يمكن بها للقرائن القانونية وتدابير نقل عبء الإثبات وفحص الأطر الخاصة بالإثراء غير المشروع أن تُسهِّل استردادَ عائدات الفساد.

التدابير المتخذة

١٦- المكتبة القانونية للاتفاقية هي جزء من المنصة الإلكترونية التي تُعرف باسم "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد" (تراك)، والتي كان المكتب قد أطلقها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.[٢] وهذه المكتبة هي مستودع إلكتروني للتشريعات والاجتهادات القضائية واستراتيجيات مكافحة الفساد والبيانات المؤسسية لدى ١٧٨ دولة. وتَجمع المكتبةُ القانونية، التي ينميها ويديرها المكتبُ وتدعمها مبادرةُ "ستار" ومؤسساتها الشريكة، المعلوماتِ القانونيةَ وتنشرها بعد فهرستها وفق كل حكم من أحكام الاتفاقية بأسلوب ييسّر البحث عنها، مما يتيح تصنيفاً تحليلياً مفصَّلاً لكيفية تنفيذ الدول للاتفاقية، بما في ذلك كيفية تنفيذ أحكامها الخاصة باسترداد الموجودات. كما يجري استخدام البيانات القانونية – التي ترد في سياق آلية استعراض التنفيذ وتُقِرُّ بصحتها الدول الأطراف المستعرَضة، بما فيها الأحكام القضائية الصادرة في قضايا استرداد الموجودات – من أجل تحديث المعلومات التي تحتوي عليها المكتبةُ القانونيةُ.

١٧- وتتضمن منصةُ "تراك" قسماً خاصاً عن استرداد الموجودات[٣] يوفر رابطاً مباشراً يقود إلى التشريعات المعمول بها في ١٧٨ بلداً فيما يخص الفصل الخامس من الاتفاقية.[٤] وهي تحتوي أيضا على روابط مباشرة تقود إلى مرصد استرداد الموجودات، وهو قاعدة بيانات أنشأتها مبادرة "ستار" تضم معلومات عن ١٩٩ قضية سابقة وحالية من قضايا استرداد الموجودات المتصلة بالفساد، وإلى المنتجات المعرفية التي تنشرها مبادرة "ستار".[٥] أما قاعدة بيانات محركي الدمى لقضايا الفساد الكبرى، التي أنشأتها مبادرة "ستار"، فهي تجميعٌ لقضايا الفساد الواسع النطاق التي تنطوي على إساءة استخدام الهياكل القانونية من أجل إخفاء أصل الموجودات المسروقة وملكيتها، وقد افتتحت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.[٦] وفي الوقت

(2) تراك متاحة على الموقع www.track.unodc.org/.

(3) www.track.unodc.org/assetrecovery/Pages/home.aspx.

(4) www.track.unodc.org/LegalLibrary/Pages/home.aspx?chapter=5.

(5) http://star.worldbank.org/corruption-cases/search/site?db=All&f[0]=bundle%3Aarw.

(6) http://star.worldbank.org/corruption-cases/assetrecovery/.

الراهن تعكف مبادرة "ستار" (في سياق دراسة عن التسويات، انظر الفقرة ٢٠ أدناه) على وضع الصيغة النهائية لقاعدة بيانات عن التسويات المتعلقة بقضايا الرشوة عبر الوطنية.

١٨- وإضافةً إلى المعلومات المتاحة من خلال منصة "تراك" صدر، من خلال مبادرة "ستار"، عددٌ من الدراسات السياساتية التي تسد الثغرات المعرفية في مجالات معيَّنة من استرداد الموجودات. وتجري حالياً عمليةُ ترجمة تلك الدراسات إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية.

١٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نشرت مبادرةُ "ستار" الدراسةَ المعنونة "On the Take: Criminalizing Illicit Enrichment to Fight Corruption". ويمثل هذا المنشور أول دراسة شاملة عن قوانين الإثراء غير المشروع؛ وهو يتضمن تحليلاً مستفيضاً للتحديات التي تعترض كلاً من صياغة التشريعات المتعلقة بجريمة الإثراء غير المشروع وتنفيذ تلك التشريعات.

٢٠- ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة لدراسة تتناول التسويات المتعلقة بقضايا الرشوة عبر الوطنية واسترداد الموجودات. وتستكشف تلك الدراسة وتحلل الكيفية التي تتم بها تسوية قضايا الرشوة الدولية وانعكاساتها على استرداد الموجودات وإرجاعها. وترقُّباً لنشر تلك الدراسة نُظِّمت - أثناء المؤتمر الدولي الخامس عشر لمكافحة الفساد، الذي عقد في برازيليا بالبرازيل في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حلقةُ عمل عنوانها "مخلَّفات الصفقات - التسويات المتعلقة بقضايا الرشوة الأجنبية وآثارها على استرداد الموجودات"؛ وذلك من أجل مناقشة بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة. ومن المزمع نشر تلك الدراسة أثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف التي ستُعقد في بنما في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تتعاون مبادرة "ستار" في الوقت الراهن مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تحديث دراسة بشأن تَتَبُّع الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات منذ عام ٢٠١١. وسيقوم هذا التقرير بتحليل بيانات أجهزة إنفاذ القانون الواردة من بلدان المنظمة المذكورة بشأن الموجودات المجمدة أو المصادَرة فيما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢؛ وبتسليط الضوء على التشريعات السياساتية والتطورات المؤسساتية؛ وبتقديم توصيات في هذا الصدد.[٧]

(7) تقرير عام ٢٠١١ متاح على الموقع التالي: http://star.worldbank.org/star/publication/tracking-anti-corruption-and-asset-recovery-commitments.

٢- أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والمنتجات المماثلة

٢١- شدَّد الفريق العامل على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في اكتساب المعارف التراكمية، وطلب إلى الأمانة أن تواصل عملها على توسيع نطاق أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة واستحداث منتجات مماثلة.

التدابير المتخذة

٢٢- استناداً إلى النتائج التي انتهى إليها اجتماعُ فريق الخبراء المعني بتوسيع نطاق أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، المعقودُ في فيينا يومي ١٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وضع المكتب الصيغة النهائية لتلك الأداة؛ وهو يعكف حالياً على اختبار صلاحيتها العملية. وتَطرح الصيغة الموسَّعة ملامحَ جديدةً ذات صلة بعملية استرداد الموجودات. كما ينظر المكتب حالياً في كيفية المضي في تحسين تلك الأداة بوضعها على منصة تكنولوجية أكثر تقدماً.

٢٣- ويستخدم المكتب تكنولوجيا المعلومات الحديثة استخداما كاملا في تنمية الموارد اللازمة لدعم عمليات استرداد الموجودات. وتشمل تلك الموارد منصةَ "تراك" والمكتبة القانونية (انظر الفقرة ١٦)، وقائمةَ التقييم الذاتي المرجعية (انظر الفقرات ٣٩ إلى ٤١)، وقاعدةَ البيانات الخاصة بمرصد استرداد الموجودات (انظر الفقرة ١٧)، وقاعدةَ بيانات محركي الدمى لقضايا الفساد الكبرى (انظر الفقرة ١٧)، وقاعدةَ بيانات التسويات المرتقبةَ (انظر الفقرتين ١٧ و٢٠)، وأدلة جهات الاتصال والسلطات المركزية المعنية باسترداد الموجودات (انظر الفقرتين ٤٨ و٤٩)، ومبادرة قاعدة بيانات جهات الاتصال العالمية التي أنشأتها الإنتربول ومبادرة "ستار" (انظر الفقرة ٥٠).

٣- دراسة تحليلية بشأن قضايا استرداد الموجودات

٢٤- طلب الفريق العامل إلى المكتب أن يواصل عمله، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على جمع ومَنهَجة المعلومات المتعلقة بقضايا استرداد الموجودات بغية إعداد دراسة تحليلية لهذه القضايا، استنادا إلى ما اكتسبته الأمانة من خبرة في هذا المجال. وشجَّع الفريق العامل الدول الأعضاء على الإسهام في عمل الأمانة وتوفير معلومات عن القضايا الناجحة وغير الناجحة على حد سواء، بعدة وسائل منها قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مع الحرص على إيلاء الاعتبار الواجب لسرية المعلومات الحساسة.

التدابير المتخذة

٢٥- واصل المكتب عمله بشأن وضع خلاصة لقضايا استرداد الموجودات تتألف من تجميع وتحليل للقضايا المتعلقة باسترداد عائدات الفساد؛ ويستند المكتب في وضعها إلى الخبرة المكتسبة أثناء إعداد خلاصة قضايا الإرهاب، ويتَّبِع المنهجيةَ التي استُخدمت عندئذ. واستجابةً للمذكرتين الشفويتين اللتين أصدرتهما الأمانة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ و٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (CU 2009/87 وCU 2010/5)، قدمت الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها عشر قضايا بقدر كاف من التفاصيل استُخدِمت لإعداد الخلاصة المذكورة. وعولجت هذه القضايا بطريقة تحترم قيود السرية التي طلبت الدول المعنية مراعاتها. واستند أيضا التحليل الوارد في الخلاصة إلى قضايا مستقاة من قاعدة البيانات الخاصة بمرصد استرداد الموجودات التي أنشأتها مبادرة "ستار".

٢٦- واستناداً إلى توصيات اجتماع فريق الخبراء الذي ضم خبراء من كل المناطق الجغرافية بالإضافة إلى ممثلي مبادرة "ستار"، والذي عقد في فيينا يومي ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، واصل المكتب أعماله بشأن صياغة الخلاصة الشاملة. وسيوزَّع مشروعُ تلك الخلاصة على الدول الأعضاء التماساً لتعليقاتها عليه.

٤- التشاور مع خبراء من مختلف المناطق والنظم القانونية وإشراكهم في العمل، وتعميم الأدوات والمنتجات المعرفية على نطاق واسع

٢٧- كرّر الفريق العامل تأكيده على ضرورة الاضطلاع بأنشطة تستهدف اكتساب معارف تراكمية، بالتشاور الواسع النطاق مع خبراء من مختلف المناطق والنظم القانونية وبمشاركة واسعة منهم.

٢٨- ويلزم تعميم الأدوات والمنتجات المعرفية على نطاق واسع، كما ينبغي للمؤتمر أو للفريق العامل النظر في متابعتها لتبيُّن مدى فعاليتها وجدواها.

التدابير المتخذة

٢٩- تعمَّم كل الأدوات والمنتجات المعرفية على نطاق واسع سواء عبر الإنترنت أو العروض الإيضاحية التي تقدَّم في شتى المناسبات. وأداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة متاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر؛[٨] علماً بأنَّ منصة "تراك"، بما في ذلك المكتبة القانونية، هي بوابة إلكترونية تكفل الاطلاع الواسع عليها.

(8) www.unodc.org/mla/.

٣٠- وتُعرض منتجاتُ "ستار" المعرفيةُ باستمرار في اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات العمل التدريبية والمؤتمرات الإقليمية. والمنتجاتُ المعرفية متاحة أيضا على الإنترنت من خلال موقعي مبادرة "ستار" والمكتب الشبكيين وبوّابة "تراك". وتواصل مبادرة "ستار" ترجمة جميع منشوراتها إلى الإسبانية والعربية والفرنسية، وهي منشورات متاحة أو ستتاح على موقعها الشبكي. والنسخ الروسية لبعض المنشورات متاحة أيضا، وربما يُتوخى ترجمتها إلى لغات إضافية عند الطلب وبدعم من الدول. وبوجه خاص تتاح بالإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية بعض أشهر منشورات "ستار"؛ وفي مقدمتها "دليل الممارسات الحسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة". كما تُنشر المنتجات على نطاق عريض من خلال التواصل مع الصحافة والمقابلات الشخصية؛ وكذلك من خلال تقديم عروض إيضاحية أثناء شتى المناسبات والاجتماعات وفي الوسائط الاجتماعية والمدونات الإلكترونية. وقد حظيت تلك الأنشطة بقدر كبير من الاهتمام وأسهمت فيما أحرزته تلك المنشورات من نجاح عظيم على الصعيد العالمي.

٥- توثيق التعاون مع المؤسسات المالية ووحدات الاستخبارات المالية وزيادة فعالية التحقيقات المالية

٣١- أكّد مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة على أنه ينبغي للمؤسسات المالية أن تعتمد وتنفّذ معايير فعَّالة بشأن توخي الحرص الواجب وبشأن الإفصاح عن المعاملات المالية؛ وذلك حسبما سبق أن أشار إليه الفريق العامل مشدّداً على ضرورة إلقاء قدر أكبر من المسؤولية على المؤسسات المالية ووحدات الاستخبارات المالية التي تشرف عليها. وأوصى الفريق العامل بإشراك هذه المؤسسات في تنمية المعارف التراكمية المتعلقة باسترداد الموجودات؛ كما شجَّع على الاضطلاع بأعمال بشأن التدابير الوقائية الواردة في الفصل الخامس من الاتفاقية وشدّد على أهمية التحقيقات المالية الفعَّالة.

التدابير المتخذة

٣٢- من خلال مركز المراقب الذي يتمتع به المكتب والبنك الدولي لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ووزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي مصارفها المركزية، فإنهما يضمنان في جملة أمور أن يولى الاهتمام أيضا (لا سيما من جانب وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون)، في جهود مكافحة غسل الأموال، لمكافحة غسل عائدات الفساد من خلال الاعتراف الصريح بأنَّ الفساد يشكل جريمة أصلية في حالات غسل الأموال وضمان توخي الحرص الواجب من جانب المؤسسات المالية.

٣٣- ويوجد لدى المكتب، في إطار برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال، مُوجِّهون يعملون في الميدان لمساعدة الدول الأعضاء على بناء نظم فعّالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بوسائل عديدة منها تعزيز وحدات الاستخبارات المالية، وتحليل المعلومات المالية، وتطوير الاستخبارات المالية. وثمة أنشطة أخرى تتعلق بإجراء تدقيق مشدَّد للحسابات التي يطلب كبار المسؤولين والمقربون منهم فتحها أو يحتفظون بها أو يُحتفظ بها نيابة عنهم؛ كما تتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمؤسسات المالية أن تعزِّز التنفيذ الفعلي لتدابيرها الخاصة بالتدقيق المشدَّد.

٣٤- وقدم المكتب مساعدات، من خلال شبكة الموجهين الميدانيين المعنيين بمكافحة غسل الأموال والمستشارين الإقليميين المتخصصين في مكافحة الفساد، إلى الدول الطالبة من أجل إكساب مسؤولي العدالة الجنائية ما يلزم من مهارات تخص التحقيق في الجرائم المالية المعقدة وملاحقة مرتكبيها. وتَضمَّن هذا الدعم المتعلق ببناء القدرات توفير فرص تدريبية بشأن كيفية إجراء تحقيقات مالية فعَّالة. وواصل المكتب جهوده الرامية إلى القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بتنظيم دورة تدريبية عن إجراء التحقيقات المالية موجَّهَة إلى الممارسين في الدول العربية.

٣٥- وشارك ممثلون عن مبادرة "ستار" أيضا مشاركة فعَّالة في حلقات عمل ومناقشات حضرها ممثلون عن المؤسسات المالية، ونُظِّمت في سياق عمل مجموعة فولفسبرغ ضمن سياقات أخرى، وهذه المجموعة هي رابطة تضم أحد عشر مصرفا عالميا وتهدف إلى وضع معايير في قطاع الخدمات المصرفية من أجل الترويج للتوصيات السياساتية وتشجيع القطاع المالي على اتخاذ تدابير أشد فعالية تتيح التصدي لغسل عائدات الفساد. كما قدمت مبادرة "ستار" إسهامها في الملاحظات الإرشادية الخاصة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وذلك بشأن كشف وحجز عائدات الفساد، بما يشمل توفير ما يلزم من مواد تقنية.

٦- الأحكام التشريعية النموذجية وأدلة الممارسات الفضلى

٣٦- أوصى الفريق العامل بأن يُنظر في الاستعانة بمنتجات من قبيل "استرداد الأصول المنهوبة: دليل للممارسات الحسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة"، من أجل تنفيذ أحكام أخرى من الاتفاقية.

التدابير المتخذة

٣٧- يعكف المكتب على دراسة جدوى وضع نماذج أو أدلة ممارسات فضلى بشأن استرداد الموجودات؛ وذلك إما على في شكل وثيقة واحدة أو في شكل أحكام نموذجية

تركز على مواد بعينها. ويمكن تحديد تلك المجالات المعينة في ظل مراعاة المناقشات المواضيعية التي يجريها الفريق العامل حول مواد بعينها، على النحو المبرمج في خطة عمل الفريق العامل المتعددة السنوات.

٦- جمع المعلومات عن تنفيذ مواد الاتفاقية ذات الصلة باسترداد الموجودات بوسائل من بينها قائمة التقييم الذاتي المرجعية

٣٨- دعا الفريق العامل مراراً الدول الأطراف إلى أن تقوم، بدعم من الأمانة، باستيفاء الرد على القسم المتعلق باسترداد الموجودات في قائمة التقييم الذاتي المرجعية، لكي يتسنى جمع معلومات عن تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة باسترداد الموجودات، بما في ذلك معلومات عن السوابق القضائية على الصعيد الوطني، من أجل تقييم جهود تلك الدول واستبانة ما يتعين اتخاذه من خطوات أخرى لتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، وتجميع الممارسات الجيدة، واستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية.

التدابير المتخذة

٣٩- يعكف المكتب، بناء على طلب عدة دول وفي سياق أنشطة المساعدة التقنية الجارية، على دعم البلدان في استخدام قائمة التقييم الذاتية المرجعية الحالية باعتبارها أداة تكفل إجراء تحليل للثغرات وتقييم الجهود التي تبذلها تلك البلدان بغية تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية تنفيذاً تاماً؛ ثم إسداء المشورة، استناداً إلى محصلة هذا العمل، بشأن التدابير اللازم اتخاذها لمجابهة التحديات المستبانة. وقد أجريت، أو ما زالت تجرى، أربعة تحليلات للثغرات؛ علماً بأنَّ المكتب تلقى خمسة طلبات أخرى في هذا الصدد.

٤٠- وسيوفر استعراض الفصل الخامس أثناء دورة الاستعراض الثانية (٢٠١٥-٢٠٢٠) فرصة فريدة من نوعها لجمع معلومات قطرية محددة بشأن استرداد الموجودات والتحقق من صحة تلك المعلومات. وتظهر الخبرة المكتسبة من دورة الاستعراض الأولى أنَّ آلية الاستعراض تمثل أداة قوية قادرة على تهيئة أسباب الحوار والتعاون فيما بين الوكالات. فقد شهدت بلدان عديدة تأسيس لجان مشتركة بين المؤسسات من أجل عملية الاستعراض؛ في حين سعت الحكومات إلى التحاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما أفسحت عمليةُ التقييم الذاتي المجالَ أمام تشذيب عمليات جمع البيانات في الدول الأطراف. أما على الصعيد الدولي، فقد اقتنصت الدول الأطراف فرصاً متعددة لتبادل خبراتها وممارساتها الجيدة فيما يخص تنفيذ الفصول المستعرضة. وستكون محصلة الاستعراضات المتعلقة بالتجريم وإنفاذ

القانون، وبالتعاون الدولي على وجه الخصوص، شديدة الصلة باستعراض الفصل الخامس. ومن الممكن الاطلاع على محصلة تلك الاستعراضات في الوقت الراهن من خلال الخلاصات الوافية للتقارير القطرية والتقارير المواضيعية التي أعدتها الأمانة. كما وافقت عدة بلدان على نشر تقاريرها القطرية بكاملها. وفي حالات كثيرة، أسهمت التقارير القطرية في التخطيط لإصلاحات محلية. وفي عدة حالات أجري حوار وطني واسع من أجل التصدي للثغرات المستبانة أثناء عملية الاستعراض ومن أجل وضع خطط عمل. كما فتحت آليةُ الاستعراض البابَ أمام استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية والتحقق من تلك الاحتياجات استناداً إلى استعراض النظراء والإبلاغ عن تلك الاحتياجات على نحو منسق.[٩]

٤١- ومن أجل استعراض الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، أعدَّ المكتب اقتراحاً يكفل اختبار مدى نجاح استعراض تنفيذ هذين الفصلين استناداً إلى نسخة محسَّنة من قائمة التقييم الذاتي المرجعية تُستخدم في الدورة الثانية. وستستند تلك القائمة المنقحة إلى الدروس المستفادة من الدورة الأولى. ومن أهم ملامح تلك القائمة المنقحة حذف ثلاثة أنماط من الأسئلة؛ مما سيُقَلص بقدر كبير عددَ الأسئلة. ويجري النظر أيضاً في إنشاء مجموعات مواضيعية بشأن غسل الأموال واسترداد الموجودات. وفي إطار الاختبار التجريبي، سيتطوع عدد محدود من الدول الأطراف بتجريب القائمة المرجعية. وستتيح نتائج هذا الاختبار التجريبي إجراء مناقشة أكثر استنارةً بشأن كيفية استخدام القائمة استخداماً أفضل من أجل جمع المعلومات المطلوبة مع الحرص في الوقت ذاته على عدم إثقال كاهل الدول المستعرضَة والمستعرضِة بأعباء لا ضرورة لها. أضف إلى ذلك أنَّ هذا الاختبار سيفسح أمام البلدان المشاركة فيه فرصةَ إجراءِ تقييم للفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية استناداً إلى أداة مبسطة وفرصةَ الحصولِ على مساعدة بشأن تقييم ووضع خطة عمل تعتمد على هذا التقييم، إذا اقتضت الضرورة.

باء- بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات

١- السلطات المركزية وجهات الاتصال والشبكات المعنية باسترداد الموجودات

٤٢- طلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تدعو الدول الأعضاء التي لم تعين بعد سلطة مركزية مسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إلى أن تفعل ذلك. كما وَجَّه المؤتمر طلباً مشابهاً إلى جميع الدول الأطراف.

(9) المعلومات العامة المتعلقة بآلية الاستعراض متاحة على الموقع التالي: www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG.html.

٤٣- وطلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يواصل النظر في مسألة إنشاء شبكة عالمية من جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات على هيئة شبكة من الممارسين، على ألا تكون تكراراً للشبكات القائمة، بغية تيسير المزيد من التعاون الفعَّال. وأكد الفريق العامل ضرورة إنشاء شبكة عالمية من جهات الاتصال المعنية بمصادرة الموجودات واستردادها والتي تتوافر فيها الخبرة التقنية اللازمة؛ وشدد على الحاجة إلى التعاون والتنسيق مع الشبكات الإقليمية.

٤٤- وأوصى الفريقُ العامل باستكشاف جدوى اعتماد نهج في مجال استرداد الموجودات يقوم على إنشاء أجهزةٍ معاونةٍ تتولى إسداء المشورة خلال المراحل الأولى لأيِّ قضية بطريقة غير رسمية وإحالة مقدمي الطلبات إلى الجهات النظيرة التي يمكن أن توفر مزيداً من المساعدة.

٤٥- وأوصى الفريق العامل أيضا بأن يستكشف المكتب الكيفية التي يمكن بها تعديل قاعدة البيانات الخاصة بجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات لكي يتسنى التيقن من بيانات الاتصال الخاصة بالعاملين في ولايات قضائية أخرى.

٤٦- وشدد الفريق العامل على ضرورة الاستفادة الفعلية من التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية، مع التسليم بالدور الذي يؤديه الجهاز القضائي في إجراءات التعاون الدولي لضمان المساءلة ومراعاة الأصول القانونية.

التدابير المتخذة

٤٧- بحلول ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ كانت ١٠٣ دول أطراف قد أبلغت الأمانة بالسلطات المركزية التي عينتها.

٤٨- وقام المكتب بإنشاء قاعدة بيانات تخص جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات التي عينتها الدول الأطراف في الاتفاقية؛ وذلك في أعقاب الردود التي تلقاها على المذكرات الشفوية الثلاث التي وُجِّهت إلى الدول الأطراف والدول الموقعة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ (CU 2009/143 في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وCU 2011/54 في آذار/مارس ٢٠١١، وCU 2011/162 في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، داعيةً إياها إلى الشروع في تعيين جهات اتصال خاصة بها بشأن استرداد الموجودات والإبلاغ عنها وذلك وفقا لتوصيات الفريق العامل والمؤتمر. وشُدِّد على أهمية تعيين جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات أثناء اجتماع الخبراء الذي عُقد في فيينا يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من أجل تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٩- وبحلول ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت ٥٦ دولة طرفاً ودولتان موقعتان قد أبلغت الأمانة بجهات الاتصال التي عيّنتها.[١٠] ويتاح على الموقع الإلكتروني للمكتب دليلُ الاتصال الحاسوبي المباشر الخاص بما تم تعيينه من سلطات مركزية وجهات اتصال مختصة باسترداد الموجودات. والدول الأطراف مدعوة إلى تعميم المعلومات المتعلقة بهذا الدليل على المؤسسات الوطنية ذات الصلة.[١١]

٥٠- واستُهلّت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ المبادرة العالمية الخاصة بجهات الاتصال التي أنشأتها مبادرة "ستار" في إطار شراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ويتمثل الهدف منها في دعم التحقيقات وملاحقة الفاسدين ومرتكبي الجرائم الاقتصادية من خلال التعاون الدولي وتوفير المساعدة غير الرسمية (أي قبل تقديم الطلبات الرسمية للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة وبعد تقديم تلك الطلبات) لغرض تحديد عائدات الفساد والجرائم الاقتصادية وتَعَقُّبها وتجميدها ومن ثم استعادتها في نهاية المطاف. وقد أنشأت المبادرة منصةً افتراضية على موقع الإنتربول الشبكي الآمن. وتتيح هذه المنصة، المربوطة بشبكة الاتصالات الآمنة التابعة للإنتربول I-24/7، لجهات الاتصال الحاصلة على إذن من مكاتب الإنتربول المركزية الوطنية تبادلَ المعلومات والمعارف التقنية المتعلقة بالفساد واسترداد الموجودات. وحتى الآن تشارك في تلك المنصة ١٧٧ جهة اتصال مخصصة تمثل ٩٩ بلداً. وقد عقد في بانكوك في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ المؤتمر العالمي الرابع لجهات الاتصال المختصة باسترداد الموجودات.

٥١- كما ساهم المكتب ومبادرة "ستار" في إنشاء وتعزيز شبكات إقليمية معنية باسترداد الموجودات ومصادرها؛ لا سيما شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات والشبكة الإقليمية لاسترداد الموجودات التي أسستها البلدان الأعضاء في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شارك المكتب والمبادرة المذكورة في مناقشات، جرت أثناء الحلقة الدراسية المعنونة

(10) الاتحاد الروسي، الأردن، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا (دولة موقعة)، إندونيسيا، باكستان، بالاو، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تركيا، توغو، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية (دولة موقعة)، جمهورية كوريا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، كندا، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، لختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، ميانمار، النمسا، نيجيريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

(11) هذه المعلومات متاحة على الموقع التالي: www.unodc.org/compauth_uncac/en/index.html.

"تحديد الموجودات المسروقة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتحفظ على تلك الموجودات واستردادها"، بشأن إمكانية إنشاء شبكة لجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنطقة كومنولث الدول المستقلة. كما تدور في الوقت الراهن مناقشات بشأن إنشاء شبكة مماثلة في شرق أفريقيا.

٥٢- وبناء على طلب حكومة جمهورية كوريا، أسدى المكتب مشورة جوهرية بشأن إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (ARIN-AP)؛ وهي شبكة إقليمية تضم أعضاء النيابات العامة ومسؤولي إنفاذ القانون وتهدف إلى تعزيز التعاون الدولي الشامل اللازم من أجل مكافحة غسل الأموال على نحو فعَّال واسترداد الموجودات بنجاح. وعُقد في سيول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ اجتماعُ خبراء بشأن إنشاء تلك الشبكة. وقد نُظِّم ذلك الاجتماع بدعم من مكتب النائب العام الأعلى في جمهورية كوريا ومن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وحضره خبراء من المنطقة وكذلك من الشبكات الإقليمية القائمة.

٢- التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية ووكالات مكافحة الفساد

٥٣- أوصى الفريق العامل بتوثيق التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد والسلطات المركزية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أيضا استكشاف سبل تعزيز التعاون مع الشبكات والمؤسسات القائمة من قبيل مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد.

التدابير المتخذة

٥٤- يعمل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال، مع وحدات الاستخبارات المالية من أجل مساعدتها على الانضمام إلى مجموعة إيغمونت وتنفيذ معاييرها المتعلقة بتبادل المعلومات بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتطالب التوصيةُ ٣٦ الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية البلدانَ باتخاذ خطوات فورية من أجل الانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذها تنفيذاً تاماً.

٥٥- وتحث مبادرةُ "ستار" الدولَ على تعزيز التعاون فيما بين وحدات الاستخبارات المالية لديها وذلك بهدف تيسير تبادل المعلومات والتعاون غير الرسمي في التحقيقات المالية. وفي سياق المساعدة المقدمة إلى بلدان بعينها، ساعدت مبادرة "ستار" وحدات الاستخبارات

المالية على الإسراع بالانضمام إلى مجموعة إيغمونت؛ وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل مخصصة للمحللين العاملين في تلك الوحدات.

٥٦- ويتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد ويدعم أنشطتها. وهو يشارك في اللجنة التنفيذية للرابطة، التي تتشاور معه بانتظام بشأن برنامج عملها وصياغة خططها المستقبلية الاستراتيجية. وقد عقدت الرابطة حلقتها الدراسية الخامسة في جينان بالصين في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان موضوع الحلقة الدراسية الرئيسي هو الفصل السادس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعنون "المساعدة التقنية وتبادل المعلومات". وسيعقد المؤتمر السنوي السابع والاجتماع العام للرابطة في بنما في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣- التعاون مع القطاع الخاص

٥٧- أوصى الفريق العامل بأن تواصل الأمانة الترويج لإقامة شراكات مع القطاع الخاص، وخاصة مع المؤسسات المالية، بهدف مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتيسير استرداد الموجودات. وشجَّع الفريق العامل الدول الأطراف على دعم جهود الأمانة بوسائل عديدة منها إقامة شراكات على الصعيد الوطني.

التدابير المتخذة

٥٨- واصل المكتب تعاونه مع كيانات القطاع الخاص بهدف الترويج لمسألة تنفيذ الاتفاقية في صفوف أعضاء دوائر الأعمال التجارية؛ وخاصة السعي إلى تعزيز نزاهة النظام المالي وإلى استرداد الموجودات. وكثَّف المكتب أنشطته المبذولة مع الرابطات المصرفية وغيرها من كيانات القطاع المصرفي؛ ومن ثم سعى سعياً حثيثاً إلى التماس سبل التعاون في المواضيع المتعلقة بمنع عمليات تحويل عائدات الجرائم والكشف عنها.

٥٩- ويشارك المكتب ومبادرة "ستار" مشاركة فعَّالة في جهود المناصرة المبذولة في عدد من المحافل الدولية؛ بما في ذلك في إطار مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، وهي أحد فروع مجموعة العشرين، ومنتدى يضم كبرى الشركات العالمية، وكذلك المنتدى الاقتصادي العالمي ومبادرته المتعلقة بالشراكة من أجل مكافحة الفساد. وفي خطة عمل مجموعة العشرين من أجل مكافحة الفساد لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ يُنظر إلى قطاع الأعمال التجارية باعتباره صاحبَ مصلحةٍ هاماً في جهود مكافحة الفساد؛ كما تنظُر تلك الخطةُ إلى عنصر الشفافية باعتباره عنصراً حاسماً. وكانت فرقة عمل مجموعة العشرين المعنية بتحسين الشفافية

ومكافحة الفساد قد أوصت (في أيار/مايو ٢٠١٣) بجملة أمور منها أن يكون لفريق مجموعة العشرين العامل المعني بمكافحة الفساد وضعٌ مستدام باعتباره لجنة دائمة منبثقة عن مجموعة العشرين؛ وأن يعقد ممثلو فرقة عمل مجموعة العشرين وممثلو فريق مجموعة العشرين العامل المعني بمكافحة الفساد اجتماعات منتظمة من أجل تحديد ما يلزم إدخاله من تحسينات رقابية ومناقشة آثارها على قطاع الشركات. كما دعت التوصيات إلى مكافحة طلب الرشاوى وإلى التدريب وبناء القدرات في القطاعين الخاص والعام وإلى تضافر جميع الجهود المبذولة. وعقد في باريس يومي ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ مؤتمرُ مكافحة الفسادِ الرفيعُ المستوى السنويُّ الثالثُ لحكومات ودوائر أعمال مجموعة العشرين؛ الذي تَشارَكت في تنظيمه الرئاسةُ الروسية في مجموعة العشرين ومنظمةُ التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودَعَمَه المكتبُ. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أعلنت مجموعة البلدان الثمانية "مبادئ خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية من أجل منع إساءة استخدام الشركات والترتيبات القانونية".(١٢) ويتماشى العديد من التدابير الموصى بها مع الاستنتاجات والتوصيات التي انتهت إليها الدراسةُ التي أعدتها مبادرة "ستار" تحت عنوان "محركو الدُمى: كيف يستخدم الفاسدون الكيانات القانونية لإخفاء الأموال المسروقة وماذا يمكن عمله إزاء ذلك".(١٣) كما تؤدي مسألة المُلاّك المُنتفِعين دوراً بارزاً في خطة عمل شراكة دوفيل بشأن استرداد الموجودات.(١٤)

٤- تشجيع الحوار وإزالة الحواجز التي تمنع استرداد الموجودات

٦٠- شدَّد الفريق العامل على ضرورة أن تمضي الأمانة قدماً في تعزيز ما تبذله من جهود، في إطار تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى وفي إطار مجموعة العشرين، ترمي إلى تشجيع الحوار بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات وإلى بناء الثقة وإلى تعزيز وتوطيد الإرادة السياسية على نحو يكفل استرداد الموجودات. وشجّع الفريق الدول الأطراف على السعي إلى إزالة الحواجز التي تمنع استرداد الموجودات، ولا سيما بتبسيط الإجراءات الداخلية وتعزيزها منعاً لإساءة استخدامها.

(12) www.gov.uk/government/publications/g8-action-plan-principles-to-prevent-the-misuse-of-companies-and-legal-arrangements.

(13) http://star.worldbank.org/star/publication/puppet-masters.

(14) www.state.gov/j/inl/rls/190483.htm.

التدابير المتخذة

٦١- يشارك المكتب مشاركة نشيطة في عدد من المنتديات الدولية من أجل الدعوة إلى تعزيز الإرادة السياسية؛ بما في ذلك المؤتمر المذكور وأفرقته العاملة، واجتماعات الإنتربول والاتحاد الأوروبي ويوروجست والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد الذي أنشأته مجموعة العشرين.

٦٢- وتحتل مسألة استرداد الموجودات مرتبة عالية في خطة عمل مجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤. وتتضمن تلك الخطة، فيما تتضمن، إنشاء شبكة خبراء مختصة برفض إعطاء تأشيرات الدخول للفاسدين والمتعاونين معهم. كما التزمت بلدان مجموعة العشرين بأن تظل تستند إلى ما اتُّفق عليه من مبادئ/إطار بشأن استرداد الموجودات، وتتبادل الممارسات الجيدة والإرشادات المتعلقة باسترداد الموجودات وبأن تواصل مشاركتها الفعالة في مبادرة "ستار". وأتاحت بلدانُ المجموعة لعامة الجمهور الأدلةَ الوطنية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وأدوات تَعَقُّب الموجودات خدمةً لأغراض استرداد الموجودات.[١٥] كما تعهدت بلدان المجموعة بتعزيز شفافية الكيانات القانونية من أجل استبانة الممارسات الجيدة.

٦٣- وعُقد في الدوحة خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ المنتدى العربي الأول لاسترداد الأموال الذي تشاركت في تنظيمه دولة قطر ورئاسة الولايات المتحدة لمجموعة البلدان الثمانية ودَعَمَته مبادرةُ "ستار". وأُطلق هذا المنتدى في سياق شراكة دوفيل للبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي المبادرة التي أطلقت أثناء مؤتمر قمة دوفيل لمجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠١١ وخطة عمل دوفيل التي أُقرت في عام ٢٠١٢ والتي اعتُبرت فيها مبادرة "ستار" شريكاً رئيسياً.[١٦] وفي إطار خطة عمل دوفيل لاسترداد الموجودات تَعَهَّد كل عضو من أعضاء مجموعة البلدان الثمانية بتعزيز الشفافية من خلال نشر دليل عن قوانينه وإجراءاته المتعلقة باسترداد الموجودات. وقد نشرت الدول الأعضاء في المجموعة المذكورة، علاوة على سويسرا، أدلتها القطرية على بوابة المنتدى العربي الإلكترونية بعدة لغات.[١٧]

(15) http://track.unodc.org، www.g20.org/load/781360563.

(16) للحصول على معلومات بشأن المنتدى العربي لاسترداد الأموال انظر: http://star.worldbank.org/star/node/283.

(17) http://track.unodc.org/assetrecovery/Pages/home.aspx، http://star.worldbank.org/star/ArabForum/country-guides-asset-recovery-0.

٦٤- وتضمنت خطة العمل التي وُضعت على سبيل متابعة أعمال المنتدى عقدَ ثلاث دورات خاصة تتناول التحديات التقنية. فقد تناولت الدورة الخاصة الأولى، التي عقدت في قطر في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، التنسيقَ المحلي وأدلةَ استرداد الموجودات التي أعدتها بلدانُ المجموعةِ المذكورةِ وسويسرا.[١٨] وتمثلت أهداف تلك الدورة في تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على نحو يخدم التنسيقَ المحلي؛ وتنمية المهارات المتعلقة بوضع خطة تحقيق في قضايا استرداد الموجودات واستراتيجية شاملة بشأن جميع التحقيقات؛ وتبادل المعارف مع الممارسين العاملين في مجال استرداد الموجودات بشأن الاستخدام الفعال لأدلة استرداد الموجودات التي وضعتها بلدانُ المجموعةِ المذكورةِ وسويسرا؛ وتنمية المهارات على تخطيط الطلبات الرسمية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وعلى صياغة تلك الطلبات؛ وتوفير محفل يتيح عقد اجتماعات جانبية ثنائية ومتعددة الأطراف بين البلدان التي تلتمس استرداد الموجودات وشتى الشركاء في مجموعة البلدان الثمانية وبلدان المنطقة.

٦٥- وعقدت الدورة الخاصة الثانية في شرم الشيخ بمصر في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتناولت التحقيقات المالية التي تدعم استرداد الموجودات. وتمثلت أهدافها في تبادل الممارسات المؤسسية الجيدة فيما يخص إجراء التحقيقات المالية، بما في ذلك المشاركة في شبكات الممارسين (مثل شبكة جهات الاتصال الخاصة بالإنتربول-مبادرة ستار وغيرها)؛ والتوعية بالاستراتيجيات الموجهة نحو النتائج فيما يخص تخطيط وقيادة التحقيقات المالية التي تتعدد فيها الجهات المستهدفة والموجودات والولايات القضائية، وإرساء صلة واضحة تربط أعمال الفساد بعائدات الفساد؛ وتنمية المهارات القادرة على استبانة واستخدام عدة نهوج حيال إجراء التحليلات والتحقيقات المالية؛ والتعرف على شتى الأدوات والتقنيات التي تكفل نجاح التحقيقات المالية (أي تحليل الحسابات المصرفية، وتعقُّب الموجودات، وإظهار النتائج واضحةً للعيان)؛ وتوفير محفل يتيح عقد اجتماعات جانبية ثنائية ومتعددة الأطراف بين البلدان التي تلتمس استرداد الموجودات وأعضاء مجموعة البلدان الثمانية والبلدان الشريكة وبلدان المنطقة. أما الدورة الخاصة الثالثة، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فستركز على دور المجتمع المدني في استرداد الموجودات. ومن المقرر أن يعقد المنتدى العربي الثاني لاسترداد الأموال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦٦- وبمناسبة انعقاد المنتدى العربي الأول لاسترداد الأموال عُيِّن النائبُ العام في قطر، الدكتور علي بن فطيس المري، مُناصراً إقليمياً خاصاً للمكتب بشأن استرداد الموجودات

(18) المرجع نفسه.

المسروقة. وكانت إعادة مبلغ قدره ٢٨,٨ مليون دولار من لبنان إلى قطر في الآونة الأخيرة، من خلال تضافر جهود الحكومتين والمناصر الإقليمي الخاص للمكتب بشأن استرداد الموجودات، دليلاً واضحاً على نجاح هذا الالتزام.[١٩] وسيقوم المناصر الإقليمي الخاص للمكتب بشأن استرداد الموجودات، وفقاً لاختصاصاته، بتيسير سبل الحوار في قضايا استرداد الموجودات. كما أنشأت قطر "مركز سيادة القانون ومحاربة الفساد" الذي يركز على تمكين البلدان العربية من منع الفساد ومكافحته. ومن المزمع أن يؤدي هذا المركز دوراً هاماً في بناء القدرات أيضاً في مجال استرداد الموجودات.

٦٧- ومن خلال مبادرة "ستار" قُدمت إلى السلطات التونسية مساعدات منذ سقوط نظام الرئيس بن علي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وذلك من أجل تحديد السمات الرئيسية التي تتسم بها استراتيجية تونس لاسترداد الموجودات، بما في ذلك من خلال تعيين مستشار في شؤون استرداد الموجودات في تونس. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، قُدمت مساعدات من أجل إنشاء "لجنة وطنية لاسترداد الموجودات المسروقة في ولايات قضائية أجنبية"؛ وعُقدت في الفترة ما بين شهري شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠١٢ عدة حلقات عمل من أجل تدريب شتى الأجهزة الحكومية وأجهزة إنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، وضعت استراتيجية شاملة تكفل نجاح جهود استرداد الموجودات؛ على نحو يجمع بين الملاحقة الجنائية المحلية والمساعدة القانونية المتبادلة والإجراءات الجنائية المستهلة في ولايات قضائية أجنبية، وتعزيز وتيسير الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف بالنظراء الأجانب والمحافل الدولية الأخرى (بما في ذلك مجموعة إيغمونت ويوروجست والإنتربول). ومن الأمور التي اعتُبرت شديدةَ الفعالية الجمعُ في عدة مناسبات بين ممثلي اللجنة التونسية لاسترداد الموجودات والوكالات الشرطية وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة من جهة والنظراء الدوليين المشاركين في جهود استرداد الموجودات التونسية في ولايات قضائية رئيسية مستهدفة من جهة أخرى. وفي أعقاب عمليات التعاون الدولي التي نسقتها اللجنة المذكورة وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، تم في سويسرا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا تحديد وتجميد أو ضبط أكثر من ٨٠ مليون دولار وطائرتين وسفينة. وأعيدت إلى تونس الطائرةُ التي أمر مكتب المدعي العام الفرنسي بحجزها والتي كانت مملوكة لصِهر بن علي؛ واحتجزت السلطات التونسية الطائرة في تموز/يوليه ٢٠١١. وفي حين أنَّ قيمة الطائرة ضئيلة مقارنةً بالتقديرات المتفاوتة لإجمالي قيمة الموجودات التونسية المسروقة، فإنَّ هذا النجاح الأول أرسى أسس استرداد موجودات أخرى من خلال إظهار أنَّ الممتلكات يمكن أن تعاد حتى قبل حسم

(19) http://blogs.worldbank.org/psd/tunisias-cash-back-the-start-of-more-to-come.

القضايا. وبعد ذلك استعيدت بوسائل قانونية متنوعة طائرةٌ أخرى في سويسرا ويختان في إيطاليا وإسبانيا.

٥- مواضيع النقاش في الفريق العامل والمؤتمر

٦٨- لّما كان الفريق العامل يدرك أنَّ الفصل الخامس من الاتفاقية سيخضع للاستعراض خلال الدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ، فقد شدَّد على أهمية تحضير الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ ذلك الفصل الذي سيبدأ في عام ٢٠١٥. وتحقيقا لذلك الغرض، أوصى الفريق العامل بوضع خطة عمل متعددة السنوات لهيكلة أعماله حتى عام ٢٠١٥.

٦٩- وأعرب الفريق العامل عن تقديره لما قُدم من عروض إيضاحية للتشريعات الجديدة المتعلقة باسترداد الموجودات، التي اعتمدتها الدول الأطراف امتثالا لأحكام الاتفاقية؛ وأوصى الأمانة بأن تسعى جاهدة في الاجتماعات المقبلة إلى تشجيع النهج العملي نفسه. ونوَّه الفريق العامل بأهمية توفير محفل لمناقشة الجوانب العملية لاسترداد الموجودات، بما فيها التحديات والممارسات الجيدة.

التدابير المتخذة

٧٠- أقر الفريق العامل في اجتماعه السادس خطة عمل ترمي إلى هيكلة أعماله بحيث تغطي، من خلال مناقشات مواضيعية، كل الأمور التي تناولها الفصل الخامس من الاتفاقية؛ وبذلك يسهم في الاستعدادات المتعلقة باستعراض تنفيذ الفصل الخامس.[٢٠]

٧١- كما قرر الفريق العامل أن يدرج في جدول أعماله، كبنود دائمة، منتدى المناقشات المتعلقة بالجوانب العملية لاسترداد الموجودات، بما فيها التحدّيات والممارسات الجيدة، ومنتدى تحديث وتطوير المناقشات المواضيعية التي دارت في الدورة السابقة.

جيم- المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

٧٢- شدَّد الفريق العامل على أنَّ هناك طلباً كبيراً على المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، وخصوصا على الخدمات الاستشارية القانونية؛ وأبرز ضرورةَ اتباع نُهُج مصمَّمة تبعا للاحتياجات. وأكّد على أهمية توفير المساعدة التقنية للمسؤولين والممارسين في مجال المساعدة القانونية المتبادلة لتمكينهم من صياغة الطلبات والردود عليها.

(20) CAC/COSP/WG.2/2012/4.

٧٣- وأكّد الفريق العامل أيضا على أهمية تدعيم قدرات المشرعين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة وأعضاء النيابات العامة بشأن المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات، وشدَّد على الحاجة إلى توفير تدريب متخصص في مجال استرداد الموجودات وأنشطة بناء القدرات. وإضافةً إلى أنشطة معينة مثل عقد الحلقات الدراسية والدورات التدريبية، شجَّع الفريق العامل الأمانة على تنظيم دورات تدريبية بالاستعانة بالتكنولوجيات المبتكرة من قبيل برامج التعلُّم الإلكتروني.

٧٤- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة مواصلة التأكّد من امتثال جميع أنشطة مبادرة "ستار" امتثالاً صارماً لما نصت عليه الاتفاقية من إطار قانوني ومعايير دولية. وطلب إلى الأمانة أيضاً مواصلة تقديم تقارير منتظمة إليه وإلى المؤتمر عن أنشطة مبادرة "ستار".

٧٥- وأوصى الفريق العامل بأن يسعى المكتب إلى إقامة مزيد من الشراكات وإلى تنسيق أنشطة مساعدة تقنية إضافية تتناول المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات مع سائر المنظمات والهيئات المعنية؛ وطلب إلى الأمانة تعزيز السبل والوسائل التي تكفل للدول الأعضاء طلب المساعدة التقنية من مبادرة "ستار" على المستويين الوطني والإقليمي.

التدابير المتخذة

٧٦- في مجال المساعدة التشريعية، استجاب المكتب لعدة طلبات وردت إليه من الدول بشأن إجراء استعراضات مكتبية لتشريعات أو مشاريع تشريعات معينة. كما يعمل المكتب مع عدة دول من أجل تقييم تنفيذها لأحكام الفصل الخامس من الاتفاقية، وذلك من خلال تحليل الثغرات (انظر الفقرة ٤١). وواصل المكتب أيضاً، بناء على الطلب، توفير فرص تدريبية في مجال استرداد الموجودات وما يتعلق به من مسائل تخص التعاون التقني على الصعيد الإقليمي أو الوطني.

٧٧- وظلت مبادرة "ستار" تساعد الدول في جهودها المبذولة من أجل استرداد الموجودات على نحو يتماشى مع طلباتها ومع أوضاعها الخاصة. وتفاوتت طبيعة المساعدات المقدمة ما بين إجراء حوار سياساتي، وتيسير الاتصالات بين السلطات الوطنية ونظرائها في ولايات قضائية أخرى، وتقديم خدمات استشارية، ورعاية اجتماعات وحلقات عمل تجمع الأطراف ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي مجال بناء القدرات، ظلت المبادرة توفر برامج تدريبية مصممة بناء على الاحتياجات الخاصة؛ وذلك على ثلاثة مستويات: (أ) حلقات عمل تمهيدية ترمي إلى التوعية بمجال استرداد الموجودات، و(ب) دورات تدريبية متقدمة تتناول جميع الجوانب التقنية المتعلقة باسترداد الموجودات،

و(ج) حلقات دراسية تدريبية تخص قضايا بعينها. وفي الوقت الراهن تقدم المبادرة، بناء على الطلب، مساعدة تقنية قطرية إلى ٢٨ بلداً أو مجموعة بلدان.

٧٨- وفي القاهرة بمصر نظم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٣، في إطار المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي والمعنون "التدابير الداعمة لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتعزيز استرداد الأصول"، سلسلة من حلقات العمل التدريبية في مجال التحقيقات المالية واسترداد الموجودات. ويتألف البرنامج الإجمالي من سبع مراحل يديرها مدرِّبون من المركز الدولي لاسترداد الموجودات وتنفَّذ في غضون عام ٢٠١٣ بهدف تدريب ١٩٠ ممارساً وعشرة مدرِّبين مصريين.

٧٩- وصَممت المبادرة ونظمت حلقتي عمل تدريبيتين في مصر بشأن التحديات المرتبطة بالحصول من ولايات قضائية أجنبية/مراكز مالية دولية على معلومات تخص المُلاّك المنتفعين. وحضر الحلقتين خبراء أجانب يمثلون نظراء مختصين في ولاياتهم القضائية بالنظر في الطلبات المصرية المتعلقة بالحصول على مساعدة تقنية متبادلة. كما يَسَّرت المبادرةُ عقدَ اجتماعات بين السلطات المصرية ونظرائها ذوي الصلة.

٨٠- ووقَّع المكتب مذكرةَ تفاهم مع هيئة النزاهة العراقية؛ واستهل مشروعاً لمكافحة الفساد في العراق ينفذ خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ بالتعاون مع مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع للولايات المتحدة. ويتضمن البرنامج مكونات راسخة تتعلق باسترداد الموجودات؛ منها إجراء تحليل كامل للثغرات بشأن الفصل الخامس من الاتفاقية. وأثناء مرحلة التخطيط والتنفيذ الأولي للمشروع نُظمت في بغداد دورتان تدريبيتان لصالح السلطات الوطنية العراقية. وفي أولى هاتين الدورتين (٣ و٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣) انْصَب التركيزُ على تعزيز قدرات السلطات العراقية في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين؛ وذلك على سبيل متابعة استعراض تنفيذ العراق لاتفاقية مكافحة الفساد. وفي الدورة التدريبية الثانية، التي عقدت في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه، نوقشت التدابير الوقائية مع التركيز الخاص على نظام إقرارات الذمة المالية العراقي. ومن المزمع عقد حلقة عمل ثالثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية فيما يخص المساعدات التقنية الإضافية؛ وذلك استناداً إلى تحليل الثغرات.

٨١- واستجابت مبادرة "ستار" لطلب من الحكومة الليبية تلتمس فيه مساعدتها ومساندة جهودها الرامية إلى الحصول على تعاون دولي خاصة من خلال بناء القدرات ودعم المؤسسات. وفي مناسبات عديدة، يسرت المبادرة إجراء اتصالات بالنظراء المعنيين. كما جرى مع السلطات الليبية تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بتأسيس هيئة مسؤولة عن استرداد الموجودات.

٨٢- وفي رومانيا قُدِّم دعمٌ لمكتب استرداد الموجودات الذي أنشئ حديثاً ومن أجل وضع برنامج دعم مشترك بين المؤسسات بهدف استرداد الموجودات. وأُعد منهاج تدريبي بالتشاور مع السلطات. ويهدف مكون بناء القدرات في هذا المنهاج إلى إنشاء مجموعة خبراء متخصصين في استرداد الموجودات من خلال برنامج لتدريب المدرِّبين يتألف من ثلاث مراحل بدأ تنفيذه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وينتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يعتمد معهد التدريب الوطني للقضاة هذا المنهاج التدريبي. وعلى سبيل متابعة الأنشطة التدريبية، أنشأت وزارة العدل فريقَ عملٍ مشتركاً بين المؤسسات معنياً باسترداد الموجودات.

٨٣- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، نظمت مبادرة "ستار" حلقة عمل موجهة إلى الممارسين ذوي الصلة في السنغال، تناولت التحديات العامة التي تواجه استرداد الموجودات والتعاون الدولي في هذا المجال. ومن خلال جهد متواصل يُبذل منذ ذلك الوقت قُدمت إلى السلطات السنغالية مساعداتٌ، تمثلت على وجه الخصوص في تهيئة قنوات اتصال بين السلطات السنغالية والنظراء الأجانب. وفي الآونة الأخيرة، عيّنت المبادرة مُوجِّهاً ميدانياً من المقرر إلحاقه بوزارة العدل في داكار لمدة ستة أشهر.

٨٤- ونظم البرنامج الإقليمي للمكتب من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة، بالتشارك مع منظمة التعاون الاقتصادي، حلقة عمل إقليمية تناولت التعاون الدولي في استرداد الموجودات لصالح بلدان غرب ووسط آسيا؛ وقد عقدت تلك الحلقة في طهران يومي ١٠ و١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي هذه الحلقة، ناقش مشاركون من أفغانستان وإيران (جمهورية- الإسلامية) وباكستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان قضايا استراتيجية وعملية تتعلق باسترداد الموجودات.

٨٥- ويعكف المكتب في الوقت الراهن على دعم حكومة بنما فيما يخص تشغيل "الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي"، المقامة في بنما. وقد افتُتحت تلك الأكاديمية رسمياً في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي هذا الصدد أُعدت ثلاث نمائط تدريبية: (أ) منع الفساد في القطاع العام، و(ب) منع الفساد في القطاع الخاص، و(ج) التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها. وفي النميطة الثالثة سيكون لاسترداد الموجودات دورٌ بارز.

٨٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وقَّع المكتب اتفاقَ تعاونٍ مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، التي تتخذ من لاكسنبورغ في النمسا مقراً لها، وذلك من أجل جملة أمور منها توفير خبراء متخصصين في الاتفاقية للدورات التدريبية التي تنظمها الأكاديمية على نحو يشمل مجالي التعاون الدولي واسترداد الموجودات.

دال- الجهود المبذولة من أجل إجراء تقدير كمي للموجودات، وأمثلة على إعادتها

٨٧- قرر المكتب في اجتماعه السادس أنه يمكن للمناقشات المتعلقة بالتقدُّم المحرز في استرداد الموجودات أن تستند إلى تقدير كمي للموجودات المستعادة والإجراءات المتخذة بشأن استرداد الموجودات.

التدابير المتخذة

٨٨- من الصعب قياس مدى ما حققه المجتمع الدولي من استرداد فعلي للموجودات بقدر مرضٍ؛ وذلك نظراً لعدم وجود آلية تكفل جمع معلومات شاملة عن جميع القضايا الدولية المتعلقة باسترداد الموجودات. إلا أنَّ قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار" تمثل أداة مفيدة لرصد عمليات استرداد الموجودات كماً وكيفاً.[٢١] وهذه الأداة لا تزعم أنها أداة جامعة لأنه ما زالت هناك ثغرات معرفية ولأنه لا مفر من انقضاء فترة زمنية معينة قبلما تصبح القضايا معروفةً والوثائقُ متاحةً من أجل إدراج القضايا في قاعدة البيانات. وهناك مبلغٌ قدره ٤ بلايين دولار أمريكي مسجلٌ في مرصد استرداد الموجودات باعتباره مبلغاً مستردّاً. والجزء الأعظم من هذا المبلغ يندرج في فئة العائدات المستردة نتيجة اختلاس أو تبديد أموال عمومية؛ وهي عائدات تنص الفقرة الفرعية ٣ (أ) من المادة ٥٧ على وجوب إعادتها. وهناك أجزاء أخرى تتعلق بعائدات متأتية من الفساد، معظمها ناتج عن قضايا تخص رشاوى أجنبية وقضايا تتصل بها؛ كما تتعلق بفئات أخرى مثل دفع تعويض طوعي. وسيُبذل جهدٌ إضافي لتقدير كمية الموجودات التي تم تجميدها ومصادرتها وإعادتها في الصيغة المحدثة للدراسة المتعلقة بمتابعة الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات، وهي الدراسة التي تجرى حالياً بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر الفقرة ٢٠).

٨٩- وتشير الأرقام التالية إلى بعض الأمثلة على موجودات استُردت مؤخراً؛ وذلك استناداً إلى المعلومات المتاحة علناً:

- مبلغ قدره ٢٨,٨ مليون دولار اكتسبه على نحو فاسد رئيس تونس السابق زين العابدين بن علي وأعيد إلى تونس من لبنان في أيار/مايو ٢٠١٣.[٢٢]

(21) يمكن الوصول إلى مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار" عبر الموقع التالي: http://star.worldbank.org/corruption-cases/arwcases.

(22) http://blogs.worldbank.org/psd/tunisias-cash-back-the-start-of-more-to-come، http://star.worldbank.org/star/news/tunisia%E2%80%99s-cash-back.

- طائرتان أعيدتا إلى تونس: (أ) إحداهما من فرنسا (قيمتها تتراوح بين ٢٠ و٢٨ مليون دولار)، (ب) والأخرى من سويسرا (قيمتها غير معروفة).[٢٣]

- يختان أعيدا إلى تونس: (أ) أحدهما من إسبانيا، وكان يملكه أحد أفراد أسرة زين العابدين بن علي، وتتراوح قيمته التقديرية بين ٥ و٨ ملايين يورو،[٢٤] (ب) والآخر من إيطاليا، وكان يملكه أحد أفراد أسرة زين العابدين بن علي، وتبلغ قيمته التقديرية ٠٠٠ ٦٢٦ دولار، في نيسان/أبريل ٢٠١٣.[٢٥]

- مبلغ قدره ١٤,٢ مليون دولار (قيمة تقريبية لأحد القصور) أعيد إلى ليبيا بحكم غيابي (إجراءات دعوى مدنية) صدر ضد شركة Capitana Seas Limited، وهي المالك القانوني للقصر المقام في لندن؛ فقد تكوَّنت لدى محكمة العدل العليا في المملكة المتحدة قناعة بأنَّ أحد أفراد أسرة الرئيس السابق القذافي هو المالك المُنتفِع الأخير للشركة المدَّعى عليها.[٢٦]

٩٠- وتتعلق الأرقام التالية بموجودات صودرت في قضايا فساد:

- مبلغ قدره ٩٣١ ٤٠١ دولاراً صادرته وزارة العدل في الولايات المتحدة ضمن موجودات تَبَيَّن أنها تعود إلى ديبري سولومون بيتر ألاميسيغا، وهو حاكم سابق لولاية بايلسا في نيجيريا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢؛[٢٧]

- عقار تزيد قيمته التقديرية على ٠٠٠ ٧٠٠ دولار صودر في أيار/مايو ٢٠١٣؛ وكان هذا العقار قد اشتُري بأموال متأتّية من الفساد تَبَيَّن أنها تعود إلى ديبري سولومون بيتر ألاميسيغا، وهو حاكم سابق لولاية بايلسا في نيجيريا؛ وذلك تنفيذاً لأمرِ تجريدٍ صادر عن محكمة ولاية ماريلاند.[٢٨]

(23) http://www.nytimes.com/2012/06/08/world/middleeast/libya-egypt-and-tunisia-try-to-recover-assets.html?pagewanted=all&_r=1& (آخر زيارة جرت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

(24) http://www.channelstv.com/home/2013/05/24/tunisia-moves-to-recover-ben-alis-stolen-assets/ (آخر زيارة جرت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

(25) www.foxnews.com/world/2013/04/15/tunisia-gets-back-yacht-belonging-to-ex-dictator-nephew/ (آخر زيارة جرت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

(26) http://star.worldbank.org/corruption-cases/node/19587.

(27) www.justice.gov/opa/pr/2012/June/12-crm-827.html.

(28) http://www.justice.gov/opa/pr/2013/May/13-crm-628.html.

٩١- ومسجلٌ في مرصد استرداد الموجودات مبلغ قدره ١,٣ بليون دولار تقريباً يمثل إجمالي الموجودات التي ما زال يلزم استردادها. وهذا الرقم يلزم أيضاً وضعه في سياقه إذ أنه يتضمن مبلغاً يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار صدر أمرٌ برَدِّه في قضية واحدة لا يُعرف فيها مدى قدرة المدعى عليهم على سداده، ومبلغاً قدره ٣٥٦ مليون دولار أصدرت إحدى المحاكم في الولايات المتحدة حكماً يقضي بدفعه كتعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها فترة حكم ماركوس ثم طعنت عليه أسرة ماركوس و لم يُبت بعد في هذا الطعن.

هاء- التبليغ والمتابعة

٩٢- لعل الفريق العامل يود أن يقدم مزيداً من الإرشادات بشأن تنفيذ التوصيات التي انبثقت عن اجتماعاته السابقة، خاصة من أجل إنشاء شبكة عالمية لجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات.

٩٣- وفيما يخص الحاجة إلى تعزيز المعارف التراكمية المتعلقة باسترداد الموجودات، لعل الفريق العامل يودُّ أن يقدم إرشادات بشأن المجالات التي يمكن فيها إعداد مزيد من المنتجات المعرفية. وبوجه خاص لعل الفريق العامل يود أن يقدم إرشادات بشأن المجالات التي يمكن فيها وضع أحكام تشريعية نموذجية وأدلة ممارسات فضلى تستند إلى المناقشة المواضيعية المدرجة في جدول أعماله.

٩٤- ولعل الفريق العامل يود أن يقدم إرشادات بشأن دور المكتب ومبادرة "ستار" في توفير التدريب والمساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأن يشجّع الدول على الاستفادة من الفرص المتاحة لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات.

٩٥- ولعل الفريق العامل يودُّ على وجه الخصوص أن يقدم إرشادات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل المضي في التنفيذ الكامل للفصل الخامس من الاتفاقية وضمان تطبيقه من الناحية العملية؛ وذلك بعدة وسائل منها تشجيع الدول الأعضاء على إجراء تحليل للثغرات بشأن الفصل الخامس باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية المحدثة.